

تحقيق

المحامى منير الشدياق
mounirchidiac2014@gmail.com

40 عاماً على اعتماد الأمم المتحدة إتفاقية مناهضة التعذيب: إنجازات وإجراءات الأمن العام تعزز حقوق الإنسان وكرامته

في 10 كانون الاول 1984 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة. ثم الحققتها عام 2002 بروتوكول اختياري. لبنان، العضو المؤسس في الامم المتحدة، والشريك في وضع الاعلان العالمي لحقوق الانسان عبر الديبلوماسي العتيد شارل مالك، صادق على الإتفاقية عام 2000. وعلى بروتوكولها الاختياري عام 2008

اعتماد اعلى المعايير الدولية لحقوق الانسان الذي تطبقه المديرية العامة للأمن العام في كل مجالات عملها، ترجمته عملاً بسلسلة من الاجراءات والانجازات التي تصب في خدمة الانسان وصون كرامته وحقوقه، كاستحداث دائرة لحقوق الانسان والمنظمات والهجرة، استحداث نظارة تعد من بين الاحداث، وسواها. في موازاة ذلك، ان كل المنظمات

التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة، حملت "الأمن العام" اسئلة كثيرة عن مدى وكيفية تطبيق المديرية العامة للأمن العام لاحكامها، وتوجهت بها الى كل من رئيس دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في المديرية العامة للأمن العام المقدم الدكتور رواد سليقة، ورئيس دائرة التحقيق والاجراء المقدم شربل البستاني.

سليقة: تطوير كل امكانيات وخدمات المديرية

"تضطلع دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة التي تتبع اداريا لمكتب شؤون الجنسية والجوازات والاجانب بمهام واسعة ومتنوعة. من ابرزها: التنسيق والتعاون مع مختلف المنظمات والجمعيات المحلية والدولية التي تعنى في مختلف مجالات حقوق الانسان، مما يساهم في تعزيز احترام تلك الحقوق ومساعدة ضحايا اي جرائم ذات صلة وملاحقة مرتكبيها تحت اشراف القضاء المختص.

• متابعة ومعالجة ملفات طالبي اللجوء واللاجئين الموقوفين بالتنسيق مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR ومن يلزم من مكاتب ودوائر الامن العام.

• متابعة معاملات اعادة التوطين ولمّ الشمل والعودة الطوعية والممرات الانسانية، وانجاز تصاريح التجول المؤقتة للاجئين وطالبي اللجوء بالتنسيق مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR والمنظمة الدولية للهجرة IOM والسفارات المعنية.

• تلقي الاخبارات والشكاوى المتعلقة بقضايا الاتجار بالبشر والشؤون الانسانية ومتابعة معالجتها بالتنسيق مع المكاتب والدوائر المختصة في المديرية والجمعيات والمنظمات ذات الصلة.

■ كيف واكبت المديرية العامة للأمن العام تطبيق إتفاقية مناهضة التعذيب عقب مصداقة الدولة اللبنانية عليها؟

□ بداية تقتضي الإشارة الى ان القسم الاكبر مما نصت عليه الإتفاقية يتعلق بامور هي من صلاحية اما السلطة التشريعية مثلا كاصدار قانون يتوافق مع فكرة معينة، او من صلاحية السلطة التنفيذية او القضائية كضرورة التعاون القضائي او الاداري السريع مع الدول الاعضاء في ما خص جرائم معينة وما شابه مثلا، وهي كلها امور ليست من صلاحية الأمن العام وليس له اي قرار او رأي فيها. اما بالنسبة الى باقي الامور التي يمكن للأمن العام تطبيقها بموجب صلاحياته الذاتية، فانه عقب تصديق الدولة اللبنانية على الإتفاقية،

وكما هي الحال عند بدء تطبيق اي إتفاقية او معاهدة دولية، قامت المديرية باتخاذ سلسلة من الاجراءات القانونية والعملانية والادارية التي يمكن اختصارها كالآتي:

اولاً: صدر قرار عن مدير عام الأمن العام قضي بتشكيل لجنة متخصصة، تضم ضباطاً من مختلف مكاتب المديرية ومن كافة الاختصاصات، مهمتها وضع خطة متكاملة، انية ومتوسطة وطويلة الامد، من اجل وضع احكام الإتفاقية ذات الصلة في كافة مجالات عمل ومهام وعلاقات وخدمات المديرية موضع التطبيق. وضعت الخطة بسرعة لافتة وبدا تطبيقها.

ثانياً: في موازاة اطلاق الخطة، تم تشكيل لجنة تفتيش تضم عدداً من كبار الضباط، مهمتها التفتيش بصورة دائمة على النظارات بهدف التأكد من حسن معاملة النزلاء، توفر كافة المتطلبات واللوازم وفق ارقى المعايير الدولية ويقدر ما تسمح به الامكانيات، وسواها من الامور المشابهة. كانت اللجنة ترفع تقريراً خطياً شهرياً بنتيجة اعمالها الى



رئيس دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في المديرية العامة للأمن العام المقدم الدكتور رواد سليقة.

استحداث دائرة حقوق الانسان ونظارة نموذجية

والهجرة التي اصبحت اليوم تتعاون وتنسق مع اكثر من 300 منظمة او هيئة او جمعية ناشطة في مختلف مجالات حقوق الانسان، ومساعدة الفئات الضعيفة وضحايا جرائم الاتجار بالبشر وسواها. كما تبين الاحصاءات ان الدائرة اصبحت اليوم تستقبل وتتابع وتعالج مئات الحالات الانسانية شهرياً. ما تجدر الإشارة اليه في هذا السياق الى ان في امكان اي منظمة او هيئة او جمعية تعنى باي مجال من مجالات حقوق الانسان ان تتواصل معها على الرقم 01-424638 للتعاون والتنسيق. فالمديرية، وكما يؤكد دائماً مديرها العام بالانابة اللواء

البستاني: المديرية سباقة لاشراك المنظمات الانسانية

"دائرة التحقيق والاجراء التي تتبع اداريا لمكتب شؤون العمليات في المديرية العامة للأمن العام.

• القيام بمهام التحقيق العدلي والاداري.

• تنفيذ اوامر السلطات القضائية وقرارات المدير العام".

الياس البيسري، تضع كل امكانياتها في خدمة القضايا الانسانية ضمن حدود مهامها وصلاحياتها القانونية.

■ ما ابرز المنظمات او الجمعيات التي تتعاونون معها في مختلف مجالات حقوق الانسان، لاسيما مناهضة التعذيب ومساعدة الفئات الضعيفة؟

□ عددها يفوق الـ 300 كما سبق واشرنا، والتعاون معها يشمل مواضيع حقوقية انسانية مختلفة، كمكافحة جرائم المخدرات، الاتجار بالبشر، تسول الاطفال على الطرقات، انتهاك حقوق المرأة، انتهاك حقوق الطفل، الهجرة غير الشرعية، مساعدة المشردين، المعاملة النموذجية للموقوفين موقتا وللسجناء، مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، مساعدة ضحايا المخدرات، الحد من اخطار ادمان التدخين، وسواها من الافات والاطخار الاجتماعية التي تعرض الانسان للخطر او تنتهك احدي او بعض حقوقه. من ابرز تلك المنظمات والهيئات والجمعيات نذكر على سبيل المثال: المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة IOM، المفوضية السامية لحقوق الانسان، مكتب الامم المتحدة للمخدرات والجريمة، منظمة رابطة كاريثاس لبنان، جمعية كفى، جمعية ابعاد، جمعية جاد - شبيبة ضد المخدرات، المجلس الاعلى للطفولة، الصليب الاحمر اللبناني، اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي، مؤسسة عامل الدولية، الهيئة الكاثوليكية للهجرة، الاغاثة الاسلامية، المعهد الاوروبي للتعاون والتنمية، جمعية قرى الاطفال S O S، Save the children، اطباء بلا حدود - بلجيكا وسويسرا، وسواها.

■ كيف تعرفنا بشعبة نظارة الأمن العام تحديداً، كونها الأكثر ارتباطاً بمواضيع وتوصيات الإتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب؟

□ بهدف اعطاء صورة كاملة نوعاً ما عنها سنوقف عن تحديد مهامها القانونية، ومواصفاتها. في ما خص المهام القانونية،



مستشفى دار الشفاء

حيث لكل مريض غرفة مستقلة

2024-2009

15 عاماً
ودار الشفاء داركم



متعاقدون مع الأمن العام



/darchifae

06 429 595

www.daralchifae.hospital



رئيس دائرة التحقيق والاجراء المقدم شربل البستاني.

من التعليمات الداخلية التي اصدرتها المديرية العامة في سياق تطبيق احكام الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب. فان المديرية، وحرصا منها على الشفافية وتقديم ارقى معاملة انسانية لكافة الموقوفين، كانت سباقة في اشراك اهم المنظمات الانسانية الدولية والمحلية في العديد من المهام العملاية او الاشرافية ذات الطابع الانساني داخل النظارة، كاللجنة الدولية للصليب الاحمر ورابطة كارياتاس - لبنان، بما اتاح وبتيح لهم بشكل دائم ومستمر رؤية وتلمس نوعية المعاملة والخدمات التي توفرها المديرية، وكذلك التواصل المباشر، الدائم، وعلى انفراد، مع الموقوفين بما يتيح لهم معرفة ما اذا كان اي منهم تعرض لاي تصرف غير لائق، ام انه تتم معاملتهم وفق ارقى المعايير الانسانية والاخلاقية والخدماتية. في هذا السياق، من المفيد الاشارة الى ان نائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر في لبنان ومدير العمليات ماكسيم زبلوف قال امام الحاضرين، خلال كلمة القاها في احتفال جرى منذ ما يقارب الشهر ضمن النظارة، ما مفاده: "خلال كل سنوات التعاون في ما بيننا كنا ولا نزال نسمع خلال لقاءاتنا الدورية مع المحتجزين مؤقتا في نظارة الامن العام كلامهم الرائع عن مدى رقي معاملتكم لهم واحترامكم لهم. ما سمعناه ونسمعه منهم عنكم زاد من محبتنا واحترامنا وتقديرنا للمديرية العامة للامن العام ومديرها العام بالانابة اللواء الياس البيسري بشكل كبير جدا".

تعدى شعبه النظارة مهام عديدة ومتنوعة يمكن تبويبها ضمن عنوانين رئيسيين:
الاول: الاضطلاع بكافة الاجراءات القانونية والصحية وسواها لدى وصول الموقوف اليها.
الثاني: الاضطلاع بكافة القواعد الحياتية والتنظيمية خلال مدة التوقيف حتى المغادرة.
اما في ما خص مواصفاتها، نقول ان نظارة الامن العام، المستحدثة عام 2016 في منطقة ساحة العبد، تعد بمواصفاتها التي تراعي المعايير الدولية من بين الاعمى في لبنان والشرق الاوسط لناحية تلك المعايير. هي تتضمن 800 سرير، بمعدل 24 سرير فقط ضمن كل غرفة كبيرة جدا. كل الغرف مجهزة بمكيفات وتلفزيونات والالت لتنقية الهواء. كما تتضمن متنزهين، ملعب كرة سلة وكرة طائرة، مطعما، مكتبة تحتوي كتباً متنوعة للثقافة العامة بكل اللغات، هواتف للاتصالات المحلية والدولية، ومنذ ما يقارب الشهرين تم تجهيزها باتصالات عبر الفيديو (video call)، بما يتيح للموقوفين التواصل مع ذويهم بتقنية الفيديو اي بالصوت والصورة. تضم ايضا مستوصفا ومرشدات اجتماعيات من رابطة كارياتاس - لبنان في الخدمة ليلا ونهارا، اضافة الى نشاطات ترفيهية وتنشيطية متنوعة. تلك المواصفات جعلت بعض وسائل الاعلام التي زارتها وجالت في ارجائها منذ سنوات تصفها انذاك بانها نظارة خمس نجوم.

نظارة الامن العام من الاعمى عربيا في معاييرها الانسانية

صعبة كصدمة فقدان شخص عزيز، حالة ياس او كابة، تعب نفسي، انهيار عصبي او ما شابه. فان المرشدات الاجتماعيات التابعات لكارياتاس لبنان، واللواتي يتواجدن في النظارة، يولونه اعلى درجات الاهتمام عبر الحوار الودي معه، يتفهمن حالته، يعملن على رفع معنوياته ومنحه الدعم المعنوي والاجتماعي كي يعود الى وضعه الطبيعي. كما يتم عرضه على طبيب نفسي او غيره عند الحاجة. فالاولوية عندنا في النظارة هي تأمين جو نفسي وفكري وثقافي وترفيهي مريح ومفيد لجميع الموقوفين مؤقتا.

■ ماذا عن التحقيقات مع الموقوفين؟

□ على الصعيدين القانوني والعملاي يمكن القول انه في موازاة الحقوق التي تمنحها القوانين للموقوف في اثناء التحقيق معه، لاسيما تلك التي تنص عليها المادة 47 من قانون اصول المحاكمات الجزائية، والتي يتم اعلام الموقوف بها كلها قبيل بدء اي تحقيق معه. وفي موازاة العديد

■ هل من معاملة خاصة ضمن النظارة لضحايا الاتجار بالبشر او العنف وسوء المعاملة مثلا؟
□ بالتأكيد. لا بل يمكن القول ان هناك معاملة اكثر من خاصة، اي استثنائية، لكل من ضحايا العنف وسوء المعاملة، القاصرون والحوامل والمرضى والموقوفين مؤقتا. في هذا السياق، من المهم التوقف عند بعض الامثلة التوضيحية لذلك كالآتي:
اولا: اذا كان اي من الموقوفين هو من ضحايا الاتجار بالبشر مثلا، او كانت المرأة حاملا مثلا، لا يتم توقيفهم ضمن النظارة بل في مقر خاص تديره رابطة كارياتاس لبنان، كي يحصلوا على معاملة خاصة واستثنائية تتناسب مع ظروفهم الانسانية ذات الطابع الخاص.

ثانيا: اذا كان اي من الموقوفين، سواء كان ذكرا او انثى، يعاني من اي حالة نفسية او عاطفية